أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية

أ.د/ سليمان بوفاسة *

أ.د/ موسى سعداوي **

Abstract:

This research aims to demonstrate the relevance of small and medium-sized enterprises in economic and social life through the reduction of unemployment by using descriptive analytical use of social survey method in the sample, assuming that this type of role in reducing unemployment, linking research with field study on Medea's mandate in the form of identification, the result confirms the hypothesis, and state that only interested in these institutions more to reduce unemployment and to contribute to the development of The country.

Keywords:

small, medium enterprises, unemployment, employment

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من مشكلة البطالة، وذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة ، بفرض أن لهذا النوع من المؤسسات الدور الكبير في التقليص من حدة البطالة.

وذلك من خلال ربط البحث بدراسة ميدانية على ولاية المدية في شكل استبانه، للخروج بنتيجة تؤكد صحة الفرضية المطروحة ، وما على الدولة إلا أن تهتم بهذه المؤسسات أكثر للحد من مشكلة البطالة والمساهمة في تنمية البلد.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، البطالة، التشغيل.

* أستاذ، جامعة يحي فارس-المدية، الجزائر.

** أستاذ، جامعة يحي فارس-المدية، الجزائر.

مقدمة

لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي ومحركا لعملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح بعض المشاكل منها عدم التحكم في التسيير وعدم القدرة على الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، مما أدى بالتوجه نحو اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونها وسيلة لخلق العمالة من خلال اعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر من اعتمادها على الكثافة الرأسمالية، وتجاوبها مع خصائص سوق الصغير الحجم ، واعتمادها على التخصص في العمل حيث الوظيفة الواحدة تقوم بمهام عديدة وهذا ما يمكنها من تشغيل أكبر عدد من البطالين.

طرح الإشكالية:

الإشكال المطروح هو: **ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة؟**

وهذا ما سنجيب عنه ضمن المحاور التالية:

. مفاهيم نظرية حول البطالة

. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. دور م ص م في التقليص من البطالة (دراسة استبانه)

صياغة الفرضية: للإجابة على السؤال الرئيسي السابق نرى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الكبير في التخفيف من حدة البطالة.

المنهج المستعمل: لمعالجة الموضوع نستعمل المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التقليص من هذه الظاهرة، بالاستعانة بالمسح الاجتماعي بالعينة بأخذ عينة من المجتمع لدراستها.

أهداف البحث: بعد الاجابة على الإشكال المطروح نكون قد توصلنا إلى الأهداف التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الكبير في التقليص من حدة مشكلة البطالة في أي بلد.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال التقليص من عدد البطالين وإدماجهم في عالم الشغل.

أولا: مفاهيم نظرية حول البطالة

لقد تطرق الكثير من الكتاب إلى موضوع البطالة، ولم يحصل الاتفاق النهائي حول تحديد مفهومها، لكن يمكن أن نتناول ما تم التوصل إليه في شأن هذه الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية.

1. مفهوم البطالة:

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".[1] يتضح من هذا التعريف أن ليس كل من لا يعمل فهو عاطل (مثل: التلاميذ، الطلبة، المعاقين، المسنين، المتقاعدين، أصحاب العمل المؤقت، من يعاني من نقص الاستخدام، من هم في غنى عن العمل)، فهؤلاء لا يعتبرون عاطلون عن العمل. ويحتسب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين / عدد الأفراد القادرين على العمل.

2. أنواع البطالة

يمكن أن نشير إلى أربعة أنواع رئيسة للبطالة وهي:[2]

- **البطالة الدورية** (البنيوية): الناتجة عن دورية النظام الرأسمالي من الانتعاش إلى الانكماش الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية) التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.
- **البطالة الاحتكاكية:** وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص الشغل المتوفرة
- **البطالة الهيكلية:** وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.
- **البطالة المقنعة:** وتعني ارتفاع عدد العمال فعليا عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عددا أقل من ساعات العمل الرسمية أو أن هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة ويتلقون أجورا و رواتب من الناحية الرسمية.[3]

3. أسباب البطالة

للبطالة أسباب عديدة نذكرها في النقاط التالية:

. **تدخل الدولة** : اعتبر علماء الاقتصاد البورجوازي ولمدة طويلة أن البطالة لا علاقة لها بنمط الإنتاج الرأسمالي والملكية الخاصة وإنما عن تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة (بإزالة الضبط وإدخال المرونة والهشاشة).[4]

. **قلة الإنفاق الرأسمالي**: إن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مطلع الثلاثينيات (أزمة 1929) وارتفاع عدد العاطلين بشكل مهول(12 مليون عاطل في الولايات المتحدة و6 ملايين في ألمانيا)، دفع بالبورجوازية إلى الاعتراف بالأمر على لسان عالم الاقتصاد "كينز مينرد"، الذي أرجع أسباب البطالة إلى أخطاء بعض الرأسماليين الذين لا ينفقون بشكل كافي على الاستثمار وهو مشكل يمكن حله بسهولة.

. **قوانين طبيعية**: ومنهم من ردها إلى قوانين طبيعية لا دخل للنظام الاقتصادي فيها (التزايد السكاني و التقدم التكنولوجي)، لكن هذه الأسباب ليست إلا وسيلة للتملص من حقيقة أن البطالة إبن شرعي للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

. **ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال (C/V+C)**: وهو السبب الأساسي، حيث: (C) = رأس المال الثابت، (V) = رأسمال المتغير، هذا يعني التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية (مما يستدعي خفض مدة العمل والاحتفاظ بالعمال أو تسريحهم من العمل أي ظهور البطالة)، وهذا ما يؤدي بميل معدل الربح إلى الانخفاض على المدى الطويل TP=PL/C+V ، حيث: (TP)=معدل الربح ،PL = معدل الاستغلال، وهذا ما يفسر عزوف الرأسماليين عن الاستثمار لأنهم يفضلون عدم الإنتاج على الإنتاج دون ربح كافي يلبي جشعهم.[5]

4. نتائج البطالة

للبطالة انعكاسات على الاقتصاد والمجتمع أهمها:

. تمكين الرأسمالي من شراء قوة العمل بأقل ثمن ممكن ومتى شاء، والاحتفاظ بها واستغلالها لوقت أطول.[6]

. تشكل البطالة إن تجاوزت حدود معينة (حسب كل مرحلة تاريخية) تهديدا لاستقرار النظام كليا، كما تعد البطالة مرحلة هامة من مراحل الفوضى الاجتماعية تضيع على الإنسانية فرصة للتقدم والرقي.[7]

. خلق مشاكل اجتماعية، حيث تلعب البطالة دورا محوريا ومشجعا لكل من الجريمة والأمراض العضوية والنفسية واستهلاك المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها. [8]

أما في الجزائر قد تجاوزت نسبة البطالة 27 % عام 1999 بسبب تبعات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها ما بين عامي 1986 و 1999، لتتقلص إلى 11;3 % عام 2008 ثم إلى 10,2 % خلال سنة2009، وقدر عدد العاطلين عن العمل لسنة 2010 بأكثر من 1.72 مليون شخص، وتسعى الحكومة الجزائرية وفق مخططاتها ومشاريعها التنموية للفترة الممتدة إلى غاية عام 2014 إلى القضاء على البطالة عبر عدة مراحل وبلوغ مستوى أقل من 6 % عن طريق توفير مليوني فرصة عمل.[9] والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (01): تطور معدل البطالة قبل تطبيق برنامج الإنعاش (1985-2000).

السنوات	معدل البطالة %		السنوات	معدل البطالة %		السنوات	معدل البطالة %
1985	9.7		1992	21.3		1997	28.3
1987	21.4		1993	23.1		1998	28.6
1989	18.1		1994	24.4		1999	29.3
1990	19.7		1995	28.3		2000	29.8
1991	20.3		1996	28.1			

المصدر: نبيل بوفليح، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف 2005، ص87.

وبعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصاديعرفت البطالة تحسناً مضطرداً، ومتوقع أن تبقى على تلك الوتيرة في الانخفاض إلى غاية 2015، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور معدل البطالة بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2008) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014).

السنوات	معدل البطالة %		السنوات	معدل البطالة %		السنوات	معدل البطالة %
2001	27.3		2006	12.3		2011	10
2002	25.7		2007	11.8		2012	9.7
2003	23.7		2008	11.3		2013	9.3
2004	17.7		2009	10.2			
2005	15.3		2010	10			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، تاريخ الإطلاع: 2010/09/11. و2014/03/15.

حسب الديوان الإحصائي الجزائري البطالون هم الأشخاص الذين يبحثون عن عمل مأجور وهم العاطلون عن العمل (STR)، هؤلاء ينقسمون إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما(STR1)، وقسم آخر، يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2) أي:

$$\mathbf{STR = STR1+STR2}$$ [10]

إذا معدل البطالة(U): $$\boldsymbol{U = \frac{STR}{PA} \times 100}$$

حيث يتكون السكان الناشطونPA من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهمTD و الذين يبحثون عن عملSTR : $$\boldsymbol{PA = PO + TD + STR}$$

والقوة العاملة هم أولئك الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطا اقتصاديا، سواء كان ذلك داخل المنزل أو خارجه.

5. البطالة بولاية المدية:

أ. مؤشرات عن البطالة لكل أنواع المؤسسات

تعتبر ولاية المدية من بين الولايات ذات الكثافة السكانية العالية وذات النسبة المرتفعة للبطالة أيضا، خاصة لدى الشباب ومن ذوي الشهادات الجامعية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): مؤشرات عن البطالة للفترة 2006-2010

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان النشطين	219215	/	231471	236563	254 825
اليد العاملة	177937	/	201843	208516	228 686
عدد الأفراد بدون عمل	41278	/	29628	28045	26 139
نسبة التشغيل	%81.17	/	% 87.20	% 88.14	% 89.74
نسبة البطالة	%19.83	13.6%	% 12.80	% 11.86	% 10.26

المصدر: وثائق مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية المدية

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة وصل سنة 1010 إلى 10.26% بدخول إلى سوق العمل سنويا حوالي 26139 طالب للشغل، أي ارتفاع مستمر لعدد الراغبين في الحصول على عمل، لذلك يجب على السلطات الولائية التركيز على الأنشطة الإقتصادية التي تخلق مناصب شغل في مختلف القطاعات وتجنيد وتحفيز مختلف المبادرات الفردية والجماعية في إطار سياسة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطمح للإستثمار، وهو ما تسعى الولاية لتحقيقه.

ب. مؤشرات عن العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى يتسنى لنا دراسة تطور تعداد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية المدية، قمنا بجمع معطيات أربع سنوات بداية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور تعداد العمال في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال إلى غاية 2007/12/31	عدد العمال إلى غاية 2008/12/31	عدد العمال إلى غاية 2009/12/31	عدد العمال إلى غاية 2010/06/31
مؤسسة مصغرة	8229	8802	9459	10027
مؤسسة صغيرة	9444	10647	10405	10415
مؤسسة متوسطة	7829	7784	7666	7601
المجموع	**25502**	**27233**	**27530**	**28043**

المصدر: وثائق مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية المدية

. بالنسبة للمؤسسات المصغرة: شهد عدد العمال في هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة من الناحية العددية، حيث انتقل من 8229 عامل سنة 2007 إلى 10027 عامل سنة 2010 أي ما يمثل 1798 منصب عمل تم إنشاؤه خلال ثلاث سنوات وهو ما يعادل ما نسبته 22 % من عدد المناصب التي وفرتها المؤسسات المصغرة في سنة 2007.

. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة: شهد عدد العمال في هذا النوع من المؤسسات زيادة طفيفة من الناحية العددية، حيث انتقل من 9444 عامل سنة 2007 إلى 10415 عامل سنة 2010 أي ما يمثل 971 منصب عمل تم إنشاؤه خلال ثلاث سنوات، وهو ما يعادل ما نسبته 10 % من عدد المناصب التي وفرتها المؤسسات الصغيرة في سنة 2007.

. بالنسبة للمؤسسات المتوسطة: شهد عدد العمال في هذا النوع من المؤسسات انخفاض من الناحية العددية، حيث انتقل من 7829 عامل سنة 2007 إلى 7601 عامل سنة 2010 أي ما يمثل 228 منصب عمل تم اختفاؤها خلال ثلاث سنوات، وهو ما يعادل ما نسبته - 3 % من عدد المناصب التي اختفت في المؤسسات المتوسطة في سنة 2007.

ثانيا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ندخل عدة عناصر، مثل رقم الأعمال، حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن الخ، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا هو معيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة[11].

ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذا المعيار في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 1996، فهو يعرفها على أنها: "كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون و.ن.أ والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى "[12].

ومن أجل تحقيق الانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على "الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، فقد عرف القانون الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13]. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال (دج)	المجموع السنوي للميزانية (دج)
مؤسسة مصغرة	1 – 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	10 –49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	200 مليون-2 مليار	100- 500 مليون

المصدر : المواد 05 و07 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية م ص م.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

أ. مساهمتها في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء عليها [14]. فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل خلافا للمؤسسات الكبيرة[15].

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000 على سبيل المثال في توفير نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وايرلندا[16].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمالة وبالأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجوع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها: [17]

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص العمل، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

. ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992[18].

. إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة. ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل. .. الخ.

ب . مساهمتها في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

ج . مساهمتها في تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تجاوزت حصتها من الصادرات عام 2000، 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتفق جميع المسؤولين وأصحاب القرار في العالم أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره لِما لها من عدة مزايا وخصائص نفتقدها في كثير من المؤسسات الكبرى، من ذلك أنها مرنة للتحولات العالمية والأزمات الاقتصادية العاصفة بأدوات التنمية وأنها تمثل المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فضلا عن كونها النواة الرئيسية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات، كشركة فورد للسيارات التي بدأ مؤسسها الأول "فورد" عمله كميكانيكي في ورشة صغيرة للحدادة، لتصبح مؤسسته اليوم من أعظم الشركات شهرة في عالم الاستثمار الأجنبي، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم دعائم مكونات الاقتصاد الكلي حيث تساهم بما يعادل 53.7% من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل 99% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية هناك وتحتل ما نسبته 48% من الناتج الوطني الإجمالي الأمريكي [19]، فضلا عن أنها تغطي ما يعادل 65.9% من اليد العاملة في الاقتصاد العالمي وتساهم في إجمالي الناتج الداخلي العالمي بمتوسط يعادل 46.8%، أما في الاقتصاد المغاربي فتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92% من إجمالي عدد المؤسسات وتشارك بـ 37% من تكوين القيمة المضافة الإجمالية.[20]

وفي إطار التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في **الجزائر** بداية من تسعينيات القرن الماضي تم إعطاء مجال أوسع ودعم أكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال إعطائها حيزا هاما في السياسة الاقتصادية بظهور عددا من الهياكل التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات.[21] وإثر ذلك ازداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	342788	376767	410959	519526	570838	607297	659660	700000	711832

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم لِما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج والسيطرة على قوى العرض والطلب فإننا نرى أن المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية يتمثل في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستديمة من خلال تحسين ودعم قدرتها التنافسية وإكسابِها لعناصر التسيير الراشد باعتماد والابتكار التكنولوجي والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى آفاق معايير الجودة العالمية.[22]

في ضوء هذه الإحصائيات يمكننا القول أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترجع بالأساس إلى مدى قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدول، كتكوين الإطارات وتوفير مناصب الشغل وترشيد استخدام الموارد وتحقيق التوازن الجهوي في التنمية.

4. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل حديثنا عن نشاطات التمويل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن صاحب المشروع يحتاج لنوعين من الأموال:[23]

. الاحتياجات المالية اللازمة للتشغيل الأولي للمشروع.

. الأموال التي تغطي احتياجات الأصول الثابتة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مصادر تمويل داخلية للمشروع (التمويل الذاتي) إضافة إلى المديونية الخارجية[24]، وهناك طريقة أخرى للتمويل تصاعدت أهميتها في الفترات الأخيرة تسمى بالتأجير التمويلي "Leasing" كأسلوب من أساليب التمويل.[25]

والحصول على أي نصيب من المصادر المذكورة ماعدا الأموال الخاصة يتوقف على: التكلفة، المخاطرة، المرونة، ومدى توافر السيولة المصرفية، كما أن إقراض البنك هو الآخر يتحدد بـ: الضمان الكافي الذي يغطي هذا القرض، القدرة على تحقيق الأرباح، وإمكانية استرداد أمواله في المواعيد المحددة. [26]

أما في **الجزائر** هناك عدة صيغ لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نذكر:

أ. آلية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

بعد توفر شروط الاستفادة من إعانات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يستفيد الراغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من عدة إعانات مالية في شكل قروض طويلة الأجل بدون فائدة تمنحها الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وإعانات جبائية وشبه جبائية وفقا للأمر رقم 96-31 المؤرخ في 19 شعبان 1917 الموافق لـ: 30 سبتمبر 1996 المتضَمن في قانون المالية لسنة 1997، وإعانات حسب شكل التمويل.

ب . آلية البنك الوطني الجزائري:

تعَد مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحدى أهم المديريات المتواجدة على مستوى البنك الوطني الجزائري، حيث تتكفل بتقديم القروض لأصحاب القطاع الخاص ومتابعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وترشيد سياسة البنك الوطني في تمويلها. كما تتكون هذه المديرية من خلية متابعة ملفات القروض الممنوحة من طرف المديريات الجهوية وأربعة مديريات فرعية تُصنَف على أساس القطاع الذي تموِله. وبعد موافقة البنك تتم عملية إمضاء عقد الائتمان مع صاحب المؤسسة، حيث يقوم بفتح حسابين على مستوى البنك الوطني الجزائري: الأول عبارة عن حساب جاري للفوائد، والثاني عبارة عن حساب استثماري يتحمل فيه قيمة القرض عند بداية التسديد.

5. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية

لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية اعتمدنا على المعطيات المتوفرة لدى المديرية المخصصة لهذا القطاع وهي مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية، حيث قمنا بجمع بيانات عن أربع سنوات من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات (عددها)

نوع المؤسسة	إلى غاية 2007/12/31	إلى غاية 2008/12/31	إلى غاية 2009/12/31	إلى غاية 2010/12/31
م مصغرة	2566	2728	2985	3199
م صغيرة	503	620	616	617
م متوسطة	75	75	75	74
المجموع	**3144**	**3423**	**3676**	**3890**

المصدر: وثائق مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية المدية

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

. بالنسبة للمؤسسات المصغرة: شهد هذا النوع من المؤسسات تطورا ملموسا من الناحية العددية، حيث انتقل من 2566 مؤسسة سنة 2007 إلى 3199 مؤسسة سنة 2010 أي ما يمثل 633 مؤسسة تم إنشاؤها خلال أربع سنوات وهو ما يعادل ما نسبته 24 %.

. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة: شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة طفيفة من ناحية الإنشاء خلال أربع سنوات، حيث انتقل عددها من 503 مؤسسة سنة 2007 إلى 617 مؤسسة سنة 2010 أي بفارق 114 مؤسسة تم إنشاؤها وهو ما يعادل ما نسبته 22 %.

. بالنسبة للمؤسسات المتوسطة: لم يشهد هذا النوع من المؤسسات أي زيادة من ناحية الإنشاء من سنة 2007 إلى غاية 2009، حيث بقي مستقرا عند 75 مؤسسة وفي سنة 2010 انخفض إلى 74 مؤسسة.

ثالثا: دور المؤسسات المتوسط والصغيرة في التقليص من البطالة (دراسة استبانه)

لكي يصبح البحث ذا مصداقية يجب أن يتوج بدراسة ميدانية، فكان ذلك من خلال استبانه.

1 . تحضير الاستبانة

اعتمدنا في توزيع الاستبانة على التسليم والاستلام المباشر، يدا بيد، ضمانا لاسترجاعها كلها.

أ . تصميم الاستبانة

تم استخدام برنامج حزمة الأساليب الإحصائية المخصصة للبحوث الاجتماعية والاقتصادية (SPSS)، وقد قسم إلى جزئين رئيسيين: الأول للمعلومات الشخصية والثاني للأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة، واستعملنا مقياس **ليكرت** الخماسي.[27]

ب . صدق وثبات الاستبانة:

أخذنا عينة عشوائية متكونة من100 فرد يديرون مؤسسات صغيرة ومصغرة تحصلوا على دعم من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، بسبب أنه ليس لدينا إحصائيات دقيقة عن حجم المجتمع الإحصائي المدروس ثم أن الاتصال معهم كان صعبا بحكم العادات وانعدام الثقة اتجاه الغير (خاصة مصلحة الضرائب)، وكانت كلها في ولاية المدية (مكان إقامة الباحثين) على اعتبار أن درجة التجانس كبير لوحدات المجتمع الاحصائي من حيث تعاملها مع الوكالة الوطنية هذه، وتم التأكد من صدق محتوى أداة الدراسة بعرض الإستبانة على مجموعة من أساتذة الجامعة لتحكيمها منهجيا ولغويا، أما لاختبار الثبات الداخلي لأداة قياس الاستبانة فاستعملنا مقياس معامل كروباخ ألفا (**Cronbach's alpha**) فوجدناه يساوي 0.795 والذي يدل على أن درجة الاتساق الداخلي للاجابة على الأسئلة كانت قوية.

2 . عرض وتحليل نتائج الإستبانة

بعد استرجاع استمارات الإستبانة أدرجنا البيانات في برنامج (SPSS) لتحليلها فجاءت بما يلي:

أ . تحليل المعلومات الشخصية

. الجنس: نجد أن نسبة الذكور (75%) أكبر من نسبة الإناث (25 %)، وهذا شيء منطقي بحكم العادات والتقاليد الجزائرية التي تعكس سيطرة الذكور على الإناث في فتح الورشات الخاصة.

. العمر: نجد أن الفئة الغالبة لتكوين مؤسسات ص وم هي الفئة الثانية والثالثة (26. 35 سنة) بنسبة 30 % لكل منهما ، وهو منطقي لأن الدولة تركز على الفئة الشبابية أكثر في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

. الحالة العائلية : نجد أن نسبة الأفراد العازبون هي الحالة الغالبة (51%)، وفئة الأفراد الأرامل هي الفئة القاهرة (01%) من مجموع العينة، مما يدل على أن العازبون منهمكون في تكوين مستقبلهم المهني قبل كل شيء.

. المستوى التعليمي :وجد أن معظم أفراد العينة (32%+29%= 61%) قاموا بإنشاء مؤسسات ص وم يحملون شهادات جامعية (ماجستير،مهندس، ليسانس) ، في حين بقية النسبة (39%) موزعة على مستويات تعليمية مختلفة أدناها فئة مستوى ابتدائي (05%، وهذا ما ينبأ بمستقبل واعد لهذه المؤسسات لأنه يديرها ذوي كفاءات علمية.

. نوع المشروع:أغلب المؤسسات هي ذات طابع تجاري، وهو توجه عام نحو الربح السريع لأنه المجال الأسهل والأسرع على شبابنا اليوم بحكم المناخ الاستثماري العام السائد في البلد، وهو غير سليم يجب على الدولة أن تشجع المجالات الأخرى ولا يسما الفلاحي (أضعف مجال 09% بعد الإدارة 08%).

. وسيلة التعرف على المشروع: كانت وسيلة الأهل والأصدقاء هي الوسيلة المسيطرة في التعرف على المشروع (44%)، مما يدل على قصر الوسائل الأخرى ولا سيما وسيلة التلفزيون (08 %)، وهذا ما يجب على الدولة بأن تقوم بنشيط وسائل الإعلام الأخرى.

. سبب اختيار المشروع: نجد أن السبب الرئيسي لإنشاء المؤسسات ص و م هو البطالة (52%)، ثم يأتي سبب الأعمال الحرة (24 %)، وهذا منطقي جدا لأن الذين يحزون على مناصب شغل دائمة عادة لا يفكرون في أعمال أخرى خاصة إذا كانت تحمل عنصر المغامرة مثل الأعمال الحرة.

. تشغيل عمال جدد: أكبر فئة مستجوبة تمكنت من تشغيل فرد واحد كانت نسبتها (36 %) ثم تليها الفئة التي لم تستطع تشغيل ولا فرد ونسبتها (29 %)، و أقل فئة تمكنت من تشغيل أربعة أفراد كانت بنسبة (10%)، وتفسير ذلك هو أن أغلب المشاريع هي ذات طابع تجاري (كما أسلفنا الذكر) لا تتطلب كثافة عمالية عالية(مثل كشك هاتف،دكان صغير للبيع. ..)، وهذا ما لا يجب أن يكون في

الواقع، حيث يجث التركيز على المشاريع التي تحمل كثافة عمالية عالية لتمكين تشغيل أكبر عدد من الأفراد وبالتالي امتصاص أكبر نسبة من البطالة.

ب . تحليل أسئلة الإستبانة

. الظروف والصعوبات التي سبقت إنشاء المشروع:

نلاحظ أن الصعوبات الأكثر أهمية عند عملية إنشاء مؤسسة ص ،م لدى معظم فئة العينة المدروسة كانت بعبارة **(موافق)** ، هذا ما يبينه المتوسط الحسابي المرجح العام بـ(3.76) والانحراف المعياري (0.80)، مما يشير إلى وجود تباين كبير في درجة الأهمية لدى الفئة المستجوبة. ويمكن ترتيب الصعوبات تنازليا كما يلي:

- جاءت صعوبة تعقد الإجراءات الإدارية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (1.02)، وعليه فالمعيار **(موافق جدا)** بنسبة 66 % وهذا الواقع الحاصل في الجزائر عموما.

. بينما صعوبة التخطيط للمشروع فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.61) وبانحراف معياري (1.25) ضمن مجال **(غير موافق)** بنسبة (26%) فقط، فيرجع ذلك ربما إلى عدم الفهم الصحيح لهذه العبارة.

. طريقة ضم عمال جدد إلى المشروع:

نلاحظ أن الطرق الأكثر أهمية في عملية توظيف عمال جدد في المؤسسات ص. م لدى معظم فئة العينة المدروسة كانت بعبارة **(موافق)** ، هذا ما يبينه المتوسط الحسابي المرجح العام بـ(3.08) والانحراف المعياري (0.99)، مما يشير إلى وجود تباين كبير في درجة الأهمية لدى الفئة المستجوبة. ويمكن ترتيب طرق التوظيف تنازليا كما يلي:

. الطريقة الأكثر أهمية في عملية توظيف عمال جدد في المؤسسات ص. م كانت معتمدة على الكفاءة المهنية بدرجة **(موافق)** وبمتوسط حسابي (3.31) وبانحراف معياري (1.67) وذلك لأن المشاريع المستجوبة كانت أغلبها تجارية تتطلب الكفاءة المهنية أكثر من أي شيء آخر.

- أما المستوى العلمي فجاء في المرتبة الأخيرة كعنصر للتوظيف في هذه المشاريع ضمن مجال **(موافق)** وبمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.63)، والسبب أن مثل هذه المشاريع البسيطة لا تتطلب المستويات العلمية العليا والتي تتقاضى أجورا عالية كذلك. أما الطرق الأخرى فكانت في مجملها متقاربة.

. أهم النتائج المحققة من المشروع:

نلاحظ أن درجة أهم النتائج المحققة من المشروع لدى معظم فئة العينة المدروسة كانت بعبارة **(موافق)**، هذا ما يبينه المتوسط الحسابي المرجح العام بـ (3.70) والانحراف المعياري بـ 0.74)، مما يشير إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ترتيب أهم النتائج هذه تنازليا كما يلي:

. جاءت عبارة "وفر المشروع فرصة عمل خاصة بي" في المقام الأول بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (1.01) وبالتالي فهي تنتمي لفئة **(موافق جدا)**، مما يدل على أن أصحاب هذه المؤسسات كانوا في وضعية بطالة من قبل أو في عمل غير مستقر ودائم.

. أما المرتبة الأخيرة فكانت لعبارة" أكسبني المشروع القدرة على الإبداع والابتكار" والمرتبة ما قبل الأخيرة لعبارة "وفر لي المشروع مكانة اجتماعية " ضمن مجال **(موافق)** حسب "مقياس ليكرت" الخماسي، وقد يرجع ذلك إلى أن أصحاب المشاريع المستجوبة هم أغلبهم من ذوو المستويات العالية وبالتالي فعملية إدارة هذه المشاريع والتي أغلبها تجارية لا تزيد كثيرا في خبرتهم ومكانتهم الاجتماعية.

خاتمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محور اهتمام القائمين على السياسة الاقتصادية في مختلف الدول بالرغم من تنوع اتجاهاتها وإيديولوجياتها نظرا إلى مساهمتها الفعالة في التخفيف من معدلات البطالة.

وبعد تحليلنا لواقع عدد العمال وتطورها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية، بالإضافة إلى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط وحسب البلديات، وبعد إجراء عملية الاستقصاء على عينة من أصحاب هذه المؤسسات بهذه الولاية كنموذج عن الولايات الأخرى توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها كالتالي :

. شهدت المؤسسات المصغرة نموا متزايدا في عدد مناصب الشغل التي وفرتها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، بينما انخفض العدد بالنسبة للمؤسسات المتوسطة خلال فترة الدراسة، وكذلك فهي الأكثر انتشارا ونماء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و عليه يجب التركيز على إنشاء المزيد من هذه المؤسسات المصغرة ودعمها في جميع البلديات خاصة النائية وعدم تركزها فقط في البلديات الكبيرة نظرا لقلة تكاليف

إنشائها وارتفاع ربحيتها ومساهمتها في التخفيض من نسب البطالة و لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الجهوية.

. أهم مجال نشاط لتوفير مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الفلاحي نظرا لما تزخر به الولاية في هذا المجال لتحقيق التنمية المحلية.

. أكثر البلديات توفيرا لمناصب الشغل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي البلدية الأم نظرا لاستقطابها لأغلب مشاريع التنمية مقارنة بباقي بلديات الولاية.

. انخفضت البطالة في الجزائر بمعدلات محسوسة، إذ وصلت إلى حدود 10.2 % سنة 2009 و ذلك بفضل اعتمادها سياسة تفعيل وتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في امتصاص البطالة أفضل من المؤسسات الكبيرة، على السلطات المحلية والمركزية الاهتمام بها أكثر وجعلها أولوية الأولويات في تنمية البلد.

الهوامش

[1] . **صابر أحمد عبد الباقي، 2010**، المشروعات الصغيرة و أثرها في القضاء على البطالة، www.kuna.net.kw تاريخ الإطلاع 2010/07/23.

[2]. **نوال محمد النقرسي، 2010**، ظاهرة البطالة في المغرب، www.almonadil-a.info تاريخ الإطلاع 2010/11/25.

[3]. **ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، 2010**، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ص53.

[4]. **ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب**، مرجع سابق، ص53.

[5]. **حسين الجمال، 2008**، تنفيذ المشروعات الصغيرة و المتوسطة، المناخ و المعوقات، ورقة عمل مقدمة لندوة عمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، طرابلس، ليبيا 27.25 جويلية 2008، ص163.

[6]. **حسين الجمال**، مرجع سابق، ص163.

[7]. **أبو بكر عبدي يدوي،2010**، المنشآت الصغيرة و زيادة القيمة المضافة للإقتصاد الوطني، سلسلة موارد منظمة العمل العربية السنة الأولى، العدد الثاني، ص 58.

[8]. **كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، 2006**، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد ، ص74.

[9]. **الديوان الوطني للإحصائيات، 2010**، www.ons.dz تاريخ الإطلاع 2010/09/11.

[10]. **بوصافي كمال، 2006**، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 200.

[11]. **حسين رحيم**، ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " نظام المحاضن "،2002، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط 8- 9 أفريل 2002، ص 52.

[12] .**G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, 2000**, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, p23

[13]. **المادتين 4 و 5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12**، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[14]. **XAVIER. GREFFE 1984**, Les PME CREENT–ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS , p9-10.

[15]. **صفوت عبد السلام عوض الله،1993**، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، ص41.

[16] **.perspectives de l'OCDE sur les PME,2000**, Organisation de coopération et de développement économique,PARIS.

[17]. **صفوت عبد السلام عوض الله**، مرجع سابق، ص 42.

[18]. **فاطمة جلال محمد،1994**، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية – دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص 76-77.

[19]. **أبو بكر عبدي يدوي**، المنشآت الصغيرة و زيادة القيمة المضافة للإقتصاد الوطني، مرجع سابق.

[20]. **كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد،2006**، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد.

[21]. **محمد زيدان،2002**، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص 24.

[22]. **روينة عبد السميع، حجازي عبد السميع، 2006**، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الشلف 17-18 أفريل 2006.

[23]. **حسين الجمال**، تنفيذ المشروعات الصغيرة و المتوسطة، المناخ و المعوقات، مرجع سابق، 140.

[24]. **هشام عليواش، 2010**، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، www0annasronline0com تاريخ الإطلاع 2010/03/15.

[25]. **الطيف عبد الكريم**، 2008، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 103.

[26]. **صابر أحمد عبد الباقي أحمد عبد الباقي،2010**، المشروعات الصغيرة و أثرها في القضاء على البطالة، www0kuna0net0kw تاريخ الإطلاع 2010/03/15.

[27]. **عز عبد الفتاح،2008**، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام spss، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، ص،45